

بيروت أمام خيارات صعبة في أزمة شح السيولة

المركزي يقترح مبادلة سندات أجنبية بأخرى أطول أجلا

وأوضح أن وزارة المالية اللبنانية يجب أن تحول حملة السندات بالعملة الأجنبية التي تستحق في مارس إلى سندات أطول أمدا بعائد أعلى. وتابع قائلا إن "المصرف لم يقرر بعد تقديم قرض مرحلي للحكومة اللبنانية لتتمكن من سداد كل السندات بالعملة الأجنبية المستحقة هذا العام".

وبرر سلامة كلامه بأن احتياجات البلاد بالعملة الأجنبية مازالت عند مستويات مقبولة ومرحة. وتشير التقديرات إلى أن مستواها عند 37 مليار دولار.

كما أوضح أن المصرف سيقبل طلب الحكومة إلغاء مدفوعات الفائدة على أذون الخزانة هذا العام.

ويطالب المصرف المركزي التي أكبر لتخفيف وتوحيد القيود التي تفرضها البنوك التجارية على المودعين. ونفى سلامة الأئتين أنه قال إن بإمكان البنوك تحويل الودائع الموجودة لديها بالدولار إلى العملة المحلية.

وقال في بيان "لم أذكر بأي لحظة أن المصارف يمكن أن تحول الودائع لديها التي هي بالدولارات إلى الليرة اللبنانية".

وأثار طلب كشف عنه سلامة الأحد "لتكليف مصرف لبنان بصلاحيات استثنائية لزمة" الكثير من ردود الأفعال بين الأوساط الاقتصادية.

وفي تبرير لهذا الطلب قال إنه "ثمة حاجة لهذه الإجراءات تأمينا للمصلحة العامة وحفاظا على الاستقرار النقدي والمصرفي وحماية للمصالح المشروعة للمودعين والزبائن".

وتنتيجة لنقص العملة الصعبة خفضت البنوك التجارية تريبجا كمية الدولارات التي يمكن للزبائن سحبها منذ أكتوبر الماضي. ويبلغ الحد الأقصى في معظم البنوك حاليا بضع مئات من الدولارات أسبوعيا.

وإدى ركود الاقتصاد المحلي وتباطؤ اللبنانيين بالخارج في ضخ الدولارات إلى النظام المالي للبلاد إلى تراجع احتياطات المركزي من النقد الأجنبي، وهو ما جعل من الصعب على الشركات شراء الدولارات التي تحتاجها من البنوك.

ووسط نمو اقتصادي متدن وعدم استقرار سياسي، تباطأت المصادر التقليدية للتقديرات الأجنبية ومن بينها السياحة والعقارات وتحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج.

ويقل كاهل لبنان دين عام يعتبر من بين أعلى المعدلات في العالم عند 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وقد أعلنت الحكومة حالة طوارئ اقتصادية في محاولة للسيطرة على ماليتها العامة.

تعكس تحركات مصرف لبنان المركزي بشأن إدارة السيولة النقدية مدى تساؤل خيارات حل الأزمة التي بلغها النظام المالي بالبلاد، خاصة مع استمرار الضغوط الشعبية للإسراع في وضع نهاية لحالة الاختناق السياسي، التي عطلت دواليب الاقتصاد عن الدوران.

بيروت - يسعى مصرف لبنان المركزي إلى الحصول على حزام قانوني وسياسي من أجل إدارة السيولة النقدية بطريقة تبعد الاقتصاد عن شفا الإنهيار الوشيك. ورغم أن محللين يرون أن لبنان مفلس من الناحية الفعلية، لكن المسؤولين

عن السياسات النقدية للبلاد يعتقدون أن بيروت ليست كذلك وأن التدابير والمقترحات المعروضة على الطاولة هي خيارات ضرورية لتجنب اتساع تداعيات الأزمة المالية.

وكشفت مصادر مالية وحكومية لبنانية بارزة أن المركزي اقترح على المستثمرين المحليين لسندات أجنبية بقيمة 1.2 مليار دولار والتي يستحق أجلها في مارس المقبل مبادلة ما بحوزتهم منها بسندات ذات أجل أطول. ويواجه لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية في الفترة من 1975 إلى 1990 مما أوصل الدولة إلى نسبة من أعلى نسب عيب الدين العام في العالم.

ويشير انخفاض الدين السيادي الدولي والارتفاع الكبير في مبادلة مخاطر الائتمان إلى أن لبنان ربما ينزلق إلى عدم القدرة على سداد الديون. وكانت وكالة بلومبرغ للأخبار الاقتصادية أول من أورد نيبا المبادلة، التي اقترحها رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي.

ونسبت الوكالة لمصدر بارز في الحكومة، لم تكشف عن هويته، إن "مثل هذه الخطوة، التي تتطلب موافقة الحكومة وسن قانون، من شأنها أن تعطي الدولة مجالاً للتنفس".

وأضاف "هذا إصدار سندات جديدة ولكن بالاتفاق مع حاملي السندات التي تستحق في الشهر 3 لعام 2020... طبعاً تبديل السندات يحتاج إلى تفويض ويحتاج أيضا إلى قانون".

ودفع مصرف لبنان المركزي العام الماضي 2.6 مليار دولار عند استحقاق السندات بالعملة الأجنبية.

ولكن لبنان اليوم بلا حكومة فاعلة أو خطة إنقاذ اقتصادي منذ أن قدم سعد الحريري استقالته من رئاسة الوزراء في أكتوبر الماضي، ما يعقد فرص الدخول في هذا المسار على الأقل في الوقت الراهن.

وقال أحد المصادر إن فكرة سلامة هي "مجرد اقتراح" للبنوك والأمر يرجع للحكومة في كيفية إدارة السندات الأجنبية هذا العام والتي تبلغ قيمتها

بيروت - يسعى مصرف لبنان المركزي إلى الحصول على حزام قانوني وسياسي من أجل إدارة السيولة النقدية بطريقة تبعد الاقتصاد عن شفا الإنهيار الوشيك. ورغم أن محللين يرون أن لبنان مفلس من الناحية الفعلية، لكن المسؤولين

عن السياسات النقدية للبلاد يعتقدون أن بيروت ليست كذلك وأن التدابير والمقترحات المعروضة على الطاولة هي خيارات ضرورية لتجنب اتساع تداعيات الأزمة المالية.

وكشفت مصادر مالية وحكومية لبنانية بارزة أن المركزي اقترح على المستثمرين المحليين لسندات أجنبية بقيمة 1.2 مليار دولار والتي يستحق أجلها في مارس المقبل مبادلة ما بحوزتهم منها بسندات ذات أجل أطول. ويواجه لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية في الفترة من 1975 إلى 1990 مما أوصل الدولة إلى نسبة من أعلى نسب عيب الدين العام في العالم.

ويشير انخفاض الدين السيادي الدولي والارتفاع الكبير في مبادلة مخاطر الائتمان إلى أن لبنان ربما ينزلق إلى عدم القدرة على سداد الديون. وكانت وكالة بلومبرغ للأخبار الاقتصادية أول من أورد نيبا المبادلة، التي اقترحها رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي.

ونسبت الوكالة لمصدر بارز في الحكومة، لم تكشف عن هويته، إن "مثل هذه الخطوة، التي تتطلب موافقة الحكومة وسن قانون، من شأنها أن تعطي الدولة مجالاً للتنفس".

وأضاف "هذا إصدار سندات جديدة ولكن بالاتفاق مع حاملي السندات التي تستحق في الشهر 3 لعام 2020... طبعاً تبديل السندات يحتاج إلى تفويض ويحتاج أيضا إلى قانون".

ودفع مصرف لبنان المركزي العام الماضي 2.6 مليار دولار عند استحقاق السندات بالعملة الأجنبية.

ولكن لبنان اليوم بلا حكومة فاعلة أو خطة إنقاذ اقتصادي منذ أن قدم سعد الحريري استقالته من رئاسة الوزراء في أكتوبر الماضي، ما يعقد فرص الدخول في هذا المسار على الأقل في الوقت الراهن.

وقال أحد المصادر إن فكرة سلامة هي "مجرد اقتراح" للبنوك والأمر يرجع للحكومة في كيفية إدارة السندات الأجنبية هذا العام والتي تبلغ قيمتها

انهيار الليرة يسقط الأسواق السورية في الركود

تصاعد استغاثات التجار خشية فقدان أعمالهم



الأزمات تحاصر التجار

أي زبون، وهذا أغلب حال المحلات التجارية، لم تعد الأولوية للملابس، بل الأهم هو تأمين الغذاء".

وأضاف "كنا نتوقع حركة كبيرة في بداية العام الجديد، ولكن ارتفاع سعر الدولار أدى إلى ارتفاع أسعار الملابس بشكل كبير قياسا بسعر الصرف".

وتسود حالة من التشاؤم بين السوريين من السقوط في حفرة أزمات أعقب بعد أن دفع انحدار قيمة الليرة أسعار جميع السلع في الأسواق إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق.

وفي حي الميدان الدمشقي، أبرز الأسواق الشعبية، قال رامي أحمد، ويعمل في شركة خاصة، إن "بعض المحلات التجارية في الميدان وجرمانا وغيرها أغلقت أبوابها بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار".

وأكد أنه أي محل تجاري "تدخل إليه بحسب قيمة البضاعة على أساس سعر صرف الدولار، وأي سلعة يبيعها اليوم ربما يخسر بسعرها غدا في ظل ارتفاع الدولار".

ويضيف أحمد "بعض المحال التجارية أغلقت أبوابها بحجة موجة البرد، ولكن في الواقع هم يريدون الحفاظ على بضاعتهم عليها بسعر أعلى غدا".

وبموازاة ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، ارتفعت قيمة الذهب في الأسواق المحلية بشكل كبير. وقال شادي، الذي يعمل في محل مجوهرات في ريف دمشق، إن "سعر غرام الذهب عيار 21 حسب لجنة الصاغة، هو حوالي 41 ألف ليرة (42 دولارا)، لافتنا إلى أنه منذ ثلاثة أيام لم يتم بيع أو شراء أي قطعة ذهب".

تتسع مخاوف الأوساط الشعبية والاقتصادية السورية بعد تفاقم حالة الركود في الأسواق نتيجة انهيار الليرة أمام الدولار بشكل غير مسبوق في ظل تراكم الأزمات المزمنة في عموم الاقتصاد، الذي لا يزال يعيش بين أنقاض الحرب.

دمشق - تشهد الأسواق السورية خلال هذه الفترة حركة ركود كبيرة جدا جراء انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار الأميركي في السوق السوداء بشكل غير مسبوق.

وأضاف أن "أغلب الشعب يعتمد على رواتب يقبضها بالليرة السورية إذا كان متوسط راتب الموظف قبل عام 2011 حوالي 25 ألف ليرة (500 دولار)، واليوم يتراوح متوسط الراتب بين 50 و80 دولارا".

يذكر أن مصرف الدولار وفق نشرة البنك المركزي السوري ما زال عند 436 ليرة.

1015 ليرة السعر الذي بلغه الدولار في سوق العملة السورية وهو الأدنى منذ عام 2011

وشهدت أسواق العاصمة دمشق وعموم مدن البلاد، الأحد الماضي، حالة جمود كبيرة، حيث أغلقت بعض المحلات التجارية أبوابها بسبب ارتفاع الدولار الأميركي وتخطيه ألف ليرة.

وقال أحد أصحاب المحال التجارية المتخصصة في بيع الملابس في حي الصالحية، أشهر أحياء العاصمة دمشق، "منذ الصباح لم يدخل إلى المحل

ويقول سوريون إن سعر صرف الدولار تجاوز 1015 ليرة، الأئتين، لتصل العملة المحلية إلى أدنى مستوياتها منذ تفجر الحرب السورية في عام 2011.

ويؤكد تجار عملة أنه رغم أن الليرة بلغت مستوى 660 مقابل الدولار لفترة وجيزة في 2016، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي تحوم فيها قرب تلك المستويات القياسية المنخفضة لأيام.

وعزا خبير اقتصادي سوري في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية انخفاض قيمة الليرة، إلى قلة الناتج المحلي، إضافة إلى أحداث لبنان والعقوبات الاقتصادية الغربية.

وتسعى دمشق إلى التخفيف من وطأة الأزمة من خلال محاولات يائسة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وفتح منافذ جديدة مع حلفائها.

وعرب الخبير، الذي طلب عدم ذكر اسمه، عن أمه في أن تحدث خلال الساعات والأيام القادمة انفراجة في الوضع الاقتصادي، بعد زيارة الوفد الحكومي السوري إلى طهران، وتقديم إيران دعما ماليا للحكومة السورية.

وقال "ما كنا نحذر منه حصل بان يتجاوز سعر صرف الدولار الف ليرة،

هل أطاح غرور بوينغ بمكانتها العالمية

إلى الموظفين إن "هذه الوثائق لا تعكس أفضل ما لدى بوينغ. ثيرة الرسائل ولغتها غير لائقين، خاصة حين يتعلق الأمر بإشكالات بهذه الأهمية".

وتتناول الرسائل أيضا هيئات تنظيم الطيران، بدءا من إدارة الطيران الفيدرالية الأميركية التي صادقت على طراز ماكس. وسخر موظف في فبراير 2016 من أن "ليس ثمة يقين بأن الإدارة الفيدرالية تفهم ما تصادق عليه".

كما أن طلبات شركات الخطوط الجوية ينظر إليها على أنها غير عقلانية. وكتب موظف في يونيو 2017 "الآن، أولئك تعودل زمن آخر

تعملها. لماذا فاز المتعهد الأقل تكلفة وخبرة بالعقد، ببساطة لأن المسألة كانت تدور حول التكلفة".

وحذر روبرت كليفورد، محامي عائلات ضحايا الطائرة التابعة للخطوط الجوية الإثيوبية من أن "تقديم تبريرات لن يكفي".

وتظهر الوثائق أيضا تشكيك موظفين في بوينغ بكفاءة مهندسي المجموعة.

وتتمثل المجموعة وشبكة متعديها عملاقا في الاقتصاد الأميركي. وكتب موظف في مايو 2018 "إنها أزمة ثقافة. سيطلب الأمر ما بين 5 أعوام و12 عاما على الأقل لتغييرها".

وبعد نحو شهر، رأى آخر أن الأزمة "بنوية"، مضيفا "لدينا فريق إداري لا يفهم كثيرا بالصناعة ولكنه يفرض علينا أهدافا" غير واقعية. كما انتقد واقع أن البعض "لا يخضعون للمحاسبة".

بيدي فيه المسؤولون هوسا بفكرة تدارك التأخير الحاصل عن طائرة أي 320 نيو التابعة لإيرباص المنافسة.

وتأسف أحدهما لأن "كل رسائل المسؤولين لا تتحدث سوى عن احترام المهل الزمنية ولقما تشير إلى النوعية".

وتابع زميل له "وضعنا أنفسنا في هذا المازق، عبر اختيار متعهد ذي تكلفة منخفضة وعبر فرض مهل زمنية لا يمكن

إلى منع الطائرات من طراز ماكس من التحليق. وبعد أشهر من ذلك، تباهى موظف يعمل كطيار تجارب بأنه "أتاح لبوينغ توفير الكثير من الدولارات".

وأدرجت هذه الرسائل في ملف من نحو مئة صفحة يستعمل على وثائق يتراوح تاريخها بين 2013 و2018، أرسلته بوينغ إلى البرنامجيين الأميركيين وجرى حذف أسماء المعنيين، مع بعض الاستثناءات.

وأدى عاملون على أجهزة محاكاة الطيران المخصصة لطراز ماكس العام الماضي، قلقهم حيال صعوبات تقنية يواجهونها.

وكتب أحد الموظفين في رسالة في فبراير، أي قبل 8 أشهر من المساة الأولى، "هل تضع عائلتك على متن جهاز مماثل؟ أنا، لن أفعل ذلك". وأجابه زميل له بـ"لا".

وكتب، أبدي موظفان آخران خشيتهما من التداعيات على صورة بوينغ، في وقت

قدم تسريب سلسلة رسائل بين موظفي شركة بوينغ صورة محرجة لطبيعة كواليس عملاق صناعة الطائرات الأميركية. وأظهرت لتغلغل ثقافة داخلية يطبعها "الغرور" والتماهي في مغامرات خفض التكاليف بأي ثمن.

نيويورك - سلطت رسائل بين موظفي بوينغ تم الكشف عنها الأسبوع الماضي، على مواطن خلل فاضحة وصادمة في طريقة إدارة داخل المجموعة، التي تصنع طائرة الرئيس الأميركي إير فورس وان.

وتصفت الرسائل غالبا بنبرة من الغرور والتماهي في المغامرة في ما يتعلق بالصعوبات الحالية التي تعاني منها الشركة، لتؤكد أن مشاكلها أعظم من أزمة الطائرة 737 ماكس.

ونكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن الرسائل تفيد بأن بوينغ قللت من أهمية "نظام تعزيز خصائص المناورة" بغية تجنب تدريب الطيارين على جهاز محاكاة يعد مكلفا ومن شأنه إطالة مهلة الحصول على إذن فيدرالي لاعتماد طراز ماكس في الرحلات الجوية.

وهذه الترجيحية هي تحديدًا التي تسببت في تحطم طائرتي ليون إير والخطوط الجوية الإثيوبية، في حادثتيهما أسفرتا عن مقتل 346 شخصا وادتا



مايكل ماروزو
بوينغ بحاجة إلى إعادة نظر في ثقافة عمل تعودل زمن آخر



مغامرات فاضحة بمتطلبات السلامة